شعبة الاقتصاد والتصرف التاريخ

توصيات منهجية

منهجيـــة دراسة الوثيقة أو الوثائق تاريخية
تهدف دراسة وثيقة أو وثائق في التاريخ إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على: - التعامل مع الوثيقة أو الوثائق قراءة وتحليلا وشرحا واستنتاجا وتقييما. - حسن استغلال المعلومات المكتسبة واحكام توظيفها لدراسة الوثيقة أو الوثائق. تتألّف دراسة الوثيقة أو الوثائق من ثلاثة أجزاء مترابطة ومتكاملة: **- التقديم:** يهدف إلى التعريف بالوثيقة أو بالوثائق ووضعها في إطارها التاريخي وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية: - تحديد نوعيتها. - التعريف بمصدرها أو مصادرها. - التعريف بمؤلفها بما يفيد موضوع الدراسة. - تحديد إطارها التاريخـي على المستويين المحلي والعالمي. - تحديد موضوعها وطرح الاشكاليات التي تثيرها الوثيقة أو الوثائق والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة. **- الجوهر:** يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمّقة بتفسير محتوياتها وتحليل مقاصدها وأبعادها، وذلك بـ: - التّعمـــق في دراســة الوثائــق حسب الإشكاليات المطروحة. - تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليّات التي تطرحها الوثائق، ويتألّف كل عنصر من فقرات تتضمّن كل واحدة منها فكرة أساسية. - اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر. - الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثيقة أو الوثائق لتحديد الأحداث والظواهر التاريخية التي تتضمنها. - شرح مقاصد مؤلّف أو تحديد ما يمكن استنتاجه من معطيات توفّرها الوثيقة أو الوثائق. - تقييم هذه المعطيات ونقدها بتوظيف المكتسبات المعرفية حسب متطلبات إشكاليات الوثيقة أو الوثائق دون السقوط في السرد المجاني أو المحاكاة. **- الخاتمـــــة:** تهدف إلى تقييم الوثيقة أو الوثائق وذلك بـ: - إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتمادا على الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها خلال مراحل الدراسة. - فتح آفاق على اشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة.

بكالوريا 2014 دورة المراقبة شعبة اقتصاد وتصرّف مادة التاريخ الموضوع الأول: دراسة نصّ:
الصراع الأمريكي السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية

التقديم

يمثّل النص مقتطفات من مذكرات "الحرب الحقيقيّة" للسياسي الأمريكي ريتشارد نيكسون، والذي اصبح رئيسا للولايات المتّحدة الأمريكية فيما بين 1969 و1974، وضّح فيه التغييرات التي شهدها ميزان القوى في العالم غداة الحرب العالمية الثانية وملامح السياسية التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي مع تنامي المدّ الشيوعي في العالم. ويتنزّل النصّ في إطار التحوّلات الكبرى التي عرفها النظام الدولي غداة الحرب العالمية الثانية وتحوّل التحالف الكبير بين العملاقين إلى صراع بينهما في إطار الحرب الباردة إلى حدود 1953. فما هي التحولات التي شهدها ميزان القوى في العالم إثر الحرب العالمية الثانية ؟ وما هي ملامح السياسة الأمريكية المعتمدة لمجابهة الاتحاد السوفياتي إلى حدود 1953؟

I - التحولات التي شهدها ميزان القوى في العالم غداة الحرب العالمية الثانية:

- تراجع النفوذ العالمي للقوى الاستعمارية الأوروبية: من خلال النص أكّد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أنّ الحرب العالمية الثانية أفرزت تحولات جذرية في ميزان القوى في العالم، فلقد شهدت القوى الاستعمارية الأوروبية وخاصة منها بريطانيا انهيارا اقتصاديا وديمغرافيا وانحسر نفوذها الاستعماري، واعتبر أن هذه القوة الاستعمارية "ضعفت لدرجة أن إمبراطوريتها بدأت بالانحلال على الفور" وتراجع تبعا لذلك نفوذها العالمي، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى بقية القوى الاستعمارية مثل فرنسا، بعد خسارة مستعمراتها بآسيا وأفريقيا في إطار موجة الاستقلال التي عرفتها أغلب هذه المناطق والتي استفادت من ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية لتصعيد نضالاتها وتحقيق استقلالها.

- هزيمة قوى المحور في الحرب: من جهة أخرى منيت قوات المحور (إيطاليا وألمانيا واليابان) بهزيمة كبيرة في الحرب العالمية الثانية، وقد كانت لهزيمتها انعكاسات جغراسياسية كبيرة، فقد خسرت ايطاليا جميع مستعمراتها، ورجع اليابان إلى حدود أرخبيله مع تجريده من قوته العسكرية، أما ألمانيا فقد قسمت إلى دولتين كما قسّمت عاصمتها برلين بين الحلفاء الأربع إلى مناطق احتلال فرنسية وإنقليزية وأمريكية في الجهة الغربية وسوفياتية في الجهة الشرقية.

- بروز عملاقين جديدين: مقابل تراجع هذه القوى التقليدية برز على الساحة الدولية عملاقان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. فقد كانت الولايات المتحدة أكبر مستفيد من الحرب ونتائجها، ذلك أن انهيار أوروبا ديمغرافيا اقتصاديا وماليا وتراجع نفوذها سياسيا ودوليا، مكّن الولايات الأمريكية من أن تتبوأ مكانة المدافع عن "العالم الحرّ" الرأسمالي. أمّا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فكان أكبر مستفيد من التغيرات الترابية التي أفرزتها الخريطة الجديدة للعالم بعد 1945، ذلك أن السوفيات أظهروا منذ ندوة بوتسدام في جويلية أوت 1945 طموحاتهم الترابية والسياسية في الجزء الشرقي من أوروبا، ذلك أن "ستالين تمكن من اجتياح أوروبا الشرقية اجتياحا كاسحا"، وأقدم الاتحاد السوفياتي بطرق مباشرة أو غير مباشرة على بعث أنظمة شيوعية موالية له في كل دول أوروبا الشرقية التي حرّرها الجيش الأحمر من الاحتلال القوات النازية والفاشية وبقي يسيطر عليها.

⬅أدّى هذا التطور السياسي في أوروبا الشرقية إلى القطيعة بين العملاقين وأمام تنامي المدّ السوفياتي الزاحف على أوروبا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة سياسة الاحتواء بهدف مقاومة المدّ الشيوعي وتطويقه.

II - ملامح السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي إلى حدود 1953:

تبنّى الرئيس الأمريكي هاري ترومان نظرية جورج كينان المتعلقة بسياسة الاحتواء وهدفها مقاومة توسّع الاتحاد السوفياتي وتطويقه في مناطق نفوذه ومنع انتشار الشيوعية في العالم. واتخذت سياسة الاحتواء الأمريكية بعدين أساسيين، بعد اقتصادي وبعد عسكري استراتيجي، بالإضافة إلى التطويق السياسي على المستوى الدولي.

- في المجال الاقتصادي: تجسيما لسياسة الاحتواء اعتمدت الولايات المتّحدة مخطط مارشال الاقتصادي والمتمثّل في تقديم مساعدات تقدّر ب 13 مليار دولار لحلفائها خاصة ببلدان أوروبا الغربية لمنع الأحزاب الشيوعية من استغلال الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية واستثمار تلك الصعوبات لتدعيم نفوذها. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مخطط مارشال الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي لإيمانها بضرورة توفير الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكسب الحلفاء واستبعاد الخطر الشيوعي.

وفي إطار الحدّ من المدّ الشيوعي وتطويقه دوليا قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات ثنائية لحلفائها في أفريقيا وآسيا الدول المستقلّة حديثا لملء الفراغ الناتج عن انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، في نفس الوقت الذي دعّمت فيه حركات التحرّر ذات التوجه الليبرالي بهذه المناطق.

- في المجال العسكري: كوّنت الولايات المتّحدة الأمريكية شبكة من الأحلاف العسكرية لاحتواء توسّع النفوذ السوفياتي والتصدي لمحاولات الاتحاد السوفياتي الهيمنة على أنظمة الحكم في أوروبا أو آسيا. ومن أبرز التحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلسي في 1949، وتشكّل بفعل رغبة دول أوروبا الغربية في تكوين جهاز دفاعي عصري، وتكوّن بموجب معاهدة واشنطن في 4 افريل 1949 من قبل 14 دولة تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية وانضمت إليه اليونان و تركيا في 1952، هذا إلى جانب تزعمها لأحلاف عسكرية أخرى مثل "حلف بغداد" وحلف "ريو". وعبّرت مجموع هذه الأحلاف العسكرية عن تحالف استراتيجي عسكري للقوى الرأسمالية تجاه تهديد أو هجوم سوفياتي محتمل.

وبفضل قوتها العسكرية أصبحت الولايات المتحدّة الأمريكية "أداة ضبط التوازن في العالم" حسب الرئيس الأمريكي نيكسون، باعتبارها المدافع عن "العالم الحرّ" من خطر الشيوعية، وعلى أساسه برّرت تدخلها المباشر في الحرب الكورية التي اندلعت في 1950 عندما اجتاح الكوريون الشماليون كوريا الجنوبية لتوحيدها تحت الراية الشيوعية، غير أن الولايات المتّحدة تمكنت من استصدار قرار من منظمة الامم المتحدة لإرسال قوات أممية بقيادة الجنرال الأمريكي ماك ارتور الذي تمكن من احراز عدة انتصارات. إلاّ أن تدخل الصين وارسال ماو تسي تونغ لـ500 الف جندي وتهديده بتضعيفها قلب موازين القوى لفائدة كوريا الشمالية من جديد. وإزاء هذا الخطر الكبير في اندلاع حرب عالمية نووية اضطر الرئيس الامريكي ترومان الى وقف تصعيد الازمة ورفض طلب الجنرال ماك ارتور استخدام السلاح النووي ضد الصين، فكانت مفاوضات "بان مون جون" في 27 جيولية 1953 التي أقرت بالعودة للحدود السابقة على مستوى خط عرض 38 درجة.

- في المجال السياسي: لمزيد تطويق المدّ الشيوعي ومقاومته، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف منظّمة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية على تدخّلاتها العسكرية ولخدمة مصالحها الجغراستراتيجية في عالم ثنائي القطبية خاضع لتوازن الرعب النووي، من ذلك مثلا استصدار قرار من الأمم المتحدة لتبرير التدخّل الأمريكي بكوريا الجنوبية، كما كان الجيش الأممي تحت قيادة الجنرال الأمريكي ماك أرتور. وتبعا لذلك عكست الأزمة الكورية امتداد سياسة الاحتواء الأمريكية إلى الحدود الجنوبية للصين وللاتحاد السوفياتي، ولئن برهنت هذه الأزمة عن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على العسكري وتفوّقها

في بعض المجالات، فإنّها أكّدت بالتوازي أن النظام الدولي الجديد مبني على توازن الرعب النووي لامتلاك القوتين العظميين أسلحة الدمار الشامل، فكان التهديد بالسلاح النووي في مجابهتها لأعدائها الشيوعيين دون استخدامه.

الخاتمة :

أبرزت هذه الوثيقة المصدرية الهامة أهم أبعاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مقاومتها للاتحاد السوفياتي وتطويقه في مناطق نفوذه في إطار الحرب الباردة، وقد اتخذت السياسية الأمريكية أبعادا سياسية اقتصادية عسكرية كانت لها تأثيرا على العلاقات الدولية. غير أن وبداية من 1953، تاريخ وفاة ستالين، عرفت العلاقة بين العملاقين تحولات جذرية في اتجاه مرحلة التعايش السلمي والانفراج.

امتحان البكالوريا دورة المراقبة 2014 الشعبة : الاقتصاد و التصرف التاريخ الموضوع الثاني : دراسة وثائق :

الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الثانية

تقديم الوثيقتين:

وثيقتان حول الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الثانية. الوثيقة الأولى مقتطف من مقال صحفي للمناضل الوطني وأحد القيادات الوطنية للحزب الحر الدستوري الجديد علي البلهوان، نشره بجريدة الحريّة في 13 جوان 1948، وتناول فيه تغيّر المعطيات السياسية والعالمية التي ساهمت في قصور النظام الاستعماري في الداخل وعزلته في الخارج. أما الوثيقة الثانية فهي رسالة من محي الدّين القليبي إلى عبد الرحمان اليعلاوي وهما من القيادات الوطنية ينتمي الأول إلى الحزب الدستوري القديم والثاني إلى الحزب الحرّ الدستوري الجديد. وتتنزّل هتان الوثيقتان في ظرفية اتصفت بتغيّر المعطيات السياسية المحلية والدولية لفائدة الحركات الوطنية بالمستعمرات مع نهاية الحرب العالمية الثانية واستغلال القادة الوطنيون لهذه الظروف لكسب التأييد بالمشرق. وتطرحان مظاهر قصور النظام الاستعماري وانعكاسات ذلك على تجّر العمل الوطني في نهاية الحرب. فماهي مظاهر أزمة النظام الاستعماري الفرنسي غداة الحرب العالمية الثانية؟ وما هي انعكاسات هذه الأزمة على الحركة الوطنية التونسية في النّصف الثاني من الأربعينات ؟

I ـ مظاهر أزمة النظام الاستعماري الفرنسي بتونس غداة الحرب العالمية الثانية

1 **قصور النظام الاستعماري الفرنسي وتحجره:** أفرزت الحرب العالمية الثانية معطيات سياسية جديدة فرضت على الدول الاستعمارية تغيير سياستها تجاه مستعمراتها، فلئن خيرت بريطانيا الاعتراف التدريجي باستقلال مستعمراتها فقد اكتفت فرنسا بإدخال بعض الاصلاحات الفاشلة بإقرار مشروع الاتحاد الفرنسي الذي أعلن عنه الجنرال شارل دي غول في ندوة برازافيل بالكونغو منذ 1944 وصادق عليه الدستور الفرنسي في 1946 بهدف اقامة علاقات جديدة مع المستعمرات تقوم على فكرة التضامن والمساواة بين كامل شعوب "الاتحاد الفرنسي" بانتهاج سياسة تحررية والقيام بإصلاحات. غير أن هذا المشروع قبول برفض التونسيون بسبب طابعه الإدماجي ويتنكّر لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويقتصر على إجراء بعض الإصلاحات الجزئية في إطار الروابط المتينة بين فرنسا ومستعمراتها. كما رفض التونسيون إصلاحات الجنرال "ماست" في سبتمبر 1945 الّتي اقتصرت على إنشاء وزارة تونسية للشؤون الاجتماعية وسوّت بين عدد التونسيين والفرنسيين بالمجلس الكبير والمجلس البلدي للعاصمة. كما رفضوا إصلاحات المقيم العام "جون مونص" التي أعلنها في جويلة والّتي تتمثل في بعث وزارة تونسية للفلاحة وأخرى للصناعة والتّجارة وتوسيع صلاحيات الوزير الكبر ومجلس الوزراء. وقد ساهم تذبذب السياسة الفرنسية وإبقاء النفوذ الحقيقي بيد الفرنسيين في مزيد اهتزاز صورته وقصوره في الداخل .هذا القصور في الداخل تزامن مع عزلة النظام الاستعماري الفرنسي في الخارج .

2 ـ عزلة النظام الاستعماري الفرنسي على المستوى الدولي:

ـ تراجع مكانة فرنسا كقوّة مؤثّرة في العلاقات الدولية: خرجت فرنسا منهكة من الحرب لا سيما أنها تعرضت للاحتلال والغزو من قبل القوات الألمانية وانقسم الرأي العام فيها بين مناصر لحكومة فيشي العميلة لألمانيا النازية وأنصار شارل دي غول الداعي إلى تحرير فرنسا، وقد وضعت الحرب حدا لأسطورة الدول التي لا تهزم خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وتزايد الدعاية المحورية التي حثت سكان المستعمرات على العصيان واعدة إيّاهم بالخلاص من السيّطرة الاستعمارية. وقد اكتشف سكان المستعمرات ضعف القوى الاستعمارية لاسيما فرنسا وعجزها عن مقاومة قوّات المحور وعن حماية مستعمراتها .

ـ مناهضة العملاقين للاستعمار: برزت بعد الحرب العالمية الثانية قوّتان عالميتان وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تميّزتا بموقفهما المناهض للاستعمار

ـ تأييد الأمم المتحدة لحقّ الشعوب في تقرير مصيرها: أدانت منظمة الأمم المتحدة للاستعمار وتبنت مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في قرارها الصادر يوم 16 ديسمبر 1952 وبرزت كمنبر معادي للاستعمار ومؤيد لحق الشعوب في التحرّر، وساهم ذلك في مزيد عزلة النظام الاستعماري الفرنسي.

ـ مساندة جامعة الدول العربية: تزامن ذلك مع تأسيس جامعة الدولة العربية في مارس 1945 التي ساندت الشعوب العربية التي لم تنل استقلالها وأيّدت المطالب الوطنية التونسية وكانت ملجأ للوطنيين بعد تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

- دعم البلدان الآسيوية المستقلة حديثا للتحرّر الوطني : تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتصاعد التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا من خلال تدعّم السند الخارج إثر استقلال بعض البلدان الأسيوية المستقلة حديثا لقضايا التحرر .

⟸ ساهمت هذه المعطيات السياسية الجديدة في تغير موازين القوى الدولية لفائدة الحركة الوطنية التونسية.

II تأثير ازمة النظام الاستعماري الفرنسي في الحركة الوطنية التونسية:

1. تكتل القوى الوطنية وتجاوزها انقساماتها:

- تشكّل الجبهة الوطنية التونسية سنة 1945: توحدت صفوف الوطنيين حول المطالبة بعودة المنصف باي وعملت الحساسيات السياسية بالبلاد على بلورة برنامج يقوم على المطالبة بالحكم الذاتي وإقامة نظام ملكي دستوري شكّل منطلقا لقيام "الجبهة الوطنية التونسية في 22 فيفري 1945، جمعت كلّ التيارات والقوى الوطنية التونسية. وعبرت عن استعداد كل الفئات التونسية للانخراط في النّضال الوطني.

- انعقاد مؤتمر ليلة القدر 1946 وتكتّل القوى الوطنية: عقدت القوى الوطنية مؤتمرا وطنيا وهو مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946 بمشاركة كل التنظيمات السياسية والنقابية وخاصة منها الحزبين الدستوريين القديم والجديد والاتحاد العام التونسي للشغل والعديد من الشّخصيات والمنظمات الوطنية، وأكّدت فيه على مكلب الاستقلال.

2. **تجذر المطالب الوطنية:**

أجمع الحاضرون في مؤتمر ليلة القدر لأوّل مرّة على المطالبة بالاستقلال التام، ووضع حدّ لنظام الحماية، وارتقت بذلك نهائيا من المطالبة بإصلاحات في نطاق نظام الحماية إلى المطالبة بالاستقلال. ورغم اقتحام القوات الفرنسية مقرّ المؤتمر اعتقلها للقيادات الوطنية، فقد أصرّت المنظمات الوطنية على المطالبة بالاستقلال التام ورفض الإصلاحات الإدماجية الّتي تعمل على تكريس السيادة المزدوجة. وتأكّد تجذّر المطالب بما تضمنته لوائح هذه المنظمات وبرامجها وتأكيدها على تبنّيها كلّ مطالب الحركة الوطنية. ولتحقيق هذه المطالب خاضت المنظمات الوطنية أشكل نضالية مختلفة من أجل السعي إلى كسب التأييد.

3. **العمل على كسب التّأييد الدولي للمطالب الوطنية**:

- السعي إلى كسب تأييد جامعة الدول العربية: قامت القيادات الوطنية بالالتحاق بالقاهرة مثل الحبيب بورقيبة الذّي تولى الكتابة العامة " لمكتب المغرب العربي بالقاهرة " الذي تأسس في 1947 بمعيّة مجموعة من القادة الوطنيين المغاربة، في محاولة لإدراج القضية التونسية ضمن جدول أعمال جامعة الدول العربية.

- العمل على الاستفادة من دعم البلدان الآسيوية: عملت القيادات الوطنية إلى كسب تضامن الدول الأسيوية حديثة العهد بالاستقلال من خلال محاولة الحبيب ثامر المشاركة في المؤتمر الإسلامي بإندونيسيا.

خاتمة

وثائق مصدرية هامة بيّنت تغير المعطيات السياسية الداخلية والدولية التي ساهمت في مزيد قصور وعزلة النظام الاستعماري واستغلال الحركة الوطنية التونسية لهذه المتغيرات السياسية الجديدة لتكوين وحدتها وتجذّر مطالبها من خلال المطالبة بالاستقلال التام، واستغلال الظروف الدولية في المشرق لإيجاد الدعم للقضية التونسية. فكيف تطورت الحركة الوطنية التونسية في الخمسينات؟

الباكالوريا دورة المراقبة 2014 شعبة اقتصاد وتصرّف الجغرافيا الموضوع الأول: مقال

المقدمة :
يعد تنامي الادفاق التجارية والمالية إحدى تجليات العولمة ومظهرا من مظاهر ترابط المجال العالمي، لكن رغم شموليتها فإنها ما تزال مركّزة ببلدان الشمال مجسّدة عدم تكافؤ النظام المالي العالمي. فماهي مظاهر تنامي هذه الادفاق التجارية والمالية ؟ وماهي ملامح عدم تكافئها بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؟

ا ـ مظاهر تنامي هذه الادفاق التجارية والمالية:

1 ـ مظاهر نمو الأدفاق التجارية:
نمت قيمة الأدفاق التجارية باطراد فبلغ اجمالي قيمتها 12536 مليار دولار سنة 2005 مجسّدة بذلك أحد مظاهر العولمة. وشمل التزايد أدفاق السلع التي فاقت فيمتها 10000 مليار دولار، وأدفاق الخدمات التجارية التي تضاعفت فيمتها حوالي خمسة مرات خلال الفترة الفاصلة بين 1980 و2005 لتبلغ 2415 مليار دولار.
وقد تنامت حصة الادفاق التجارية من الناتج الداخلي الخام العالمي بصورة منتظمة منذ ستينات القرن العشرين وتعزّزت هذه المكانة بالخصوص منذ التسعينات، فأصبحت المبادلات التجارية تمثّل 28% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وتجسّد ترابط أجزاء المجال العالمي ونشوء نظام تجاري عالمي.

2 ـ مظاهر تنامي الأدفاق المالية : برزت من خلال :
- نمو متسارع لادفاق الاستثمار الاجنبي المباشر : خاصة منذ التسعينات اذ بلغت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر سنة 1990 أكثر 5 أضعاف ما كانت عليه سنة 1980، ورغم تذبذبها فقد تواصل نوّها باطراد لتبلغ 779 مليار دولار سنة 2005 كما تطورت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد 916 مليار دولار، وافضى الى ارتفاع قيمة رصيده الى اكثر من10000مليار دولار وهو ما يمثل 24 % من الناتج الداخلي الخام العالمي.
- نمو مطرد لادفاق الاستثمارات غير المباشرة : عن طريق :
  - شراء الاوراق المالية (أسهم وسندات) والمضاربة في البورصات العالمية
  - المضاربة حول صرف العملات مما ساهم في زيادة تنقّل رؤوس الاموال عبر العالم
  - تطور عدد الفراديس الجبائية من 25 في السبعينات الى 60 في 2003 وتتركز بأوروبا (سويسرا، موناكو...) والكارايب (جزر البهاماس وكايمان...) وآسيا (هونغ كونغ ، سنغفورة...) والمستقطبة لرؤوس الاموال المتأتية من عمليات التهريب وغسيل الاموال والفساد الجبائي.
- تنامي ادفاق القروض : تتمثل في:
  - القروض المسندة من قبل الهياكل المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس) وبنوك التنمية الاقليمية (البنك الافريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية) للبلدان النامية والبلدان في طور الانتقال الاقتصادي وبلغت قيمتها سنة 2005 86 مليار دولار.
  - خدمة الدين التي تسددها البلدان المقترضة للدائنين الخواص بالبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية وبلغ مجموع قيمتها فيما بين 1980 و2004 5300 مليار دولار.
- تطور ادفاق المساعدة من اجل التنمية والتحويلات المالية من قبل المهاجرين بالخارج:
  - المساعدات تمنحها البلدان المتقدمة للدول النامية لارساء التجهيزات الاجتماعية والبنى التحتية وتخفيف عبء القروض على الدول الاكثر مديونية.
  - تحويلات المهاجرين اصيلي البلدان النامية خاصة (2/3) باتجاه اوطانهم وفرت موارد مالية منتظمة نسبيا.

لئن مكّن تنامي الأدفاق التجارية والمالية من تعزيز العولمة وزاد المجال العالمي ترابطا، فإن دعم التكافؤ ظلّ قائما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

II – ملامح عدم تكافؤ الأدفاق التجارية والمالية بين الشمال والجنوب :

1 ـ سيطرة الشمال على الأدفاق التجارية والمالية :

- الهيمنة على الأدفاق التجارية : تتحكّم بلدان الشمال في هذه الادفاق وتستفيد منها.

- استئثار بلدان الشمال بأغلبية المبادلات تجارية، إذ أنها استغلّت تحكّم شركاتها عبر القطرية في الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشارها في المجال العالمي كما وظّفت ضخامة انتاجها ونجاعة شركاتها التجارية ومؤسساتها البنكية وبورصاتها بالتوازي مع استفادتها من تنامي طاقة استهلاك سكانها لتهيمن على المبادلات التجارية العالمية. وتبرز من ضمن بلدان الشمال الثالوث كأهم قطب تجاري في العالم باحتكاره نصف مبادلات السلع والخدمات.
- يتأكّد عدم تكافؤ الأدفاق التجارية العالمية لا فقط من خلال هيمنة مجموعة دول الشمال على النصيب الأكبر من مبادلات، بل كذلك من خلال بقاء أدفاق التبادل التجاري فيما بينها سواء في إطار تجمعات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي والذي يعدّ أكبر مجال تجاري عالمي يستفيد من ضخامة مبادلاته ضمن الاقليمية نتيجة اندماج أقطاره هذا علاوة حيوية مبادلاته مع بقية بلدان العالم، أو من خلال مناطق التبادل الحرّ مثل منطقة التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية.

- الهيمنة على الأدفاق المالية: تبرز في :

- تحكم بلدان الشمال في الاستثمارات المالية المباشرة وهيمنتها على رصيد الاستثمار الاجنبي الوارد (73%) والصادر (88%). وتتجسّد هذه الهيمنة في دور الشركات عبر القطرية التي تنتمي أغلبها لهذه البلدان والتي مرّت مداخيل استثماراتها الاجنبية المباشرة الصادرة من 47 الى 644 مليار دولار بين 1982 و2005 حوّل الجزء الاكبر منها الى بلدانها الاصلية.
- احتكار بلدان الثالوث (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان) لـ2/3 الاستثمار الاجنبي المباشر وتتبادل 2/3 أدفاقه الصادرة والواردة.

رغم تراجع حصتها ما تزال بلدان الشمال تستأثر بـ85% من أدفاق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر وهو ما يعبر عن قدرة مؤسساته على الاستثمار في الخارج. كما أنها تستقطب 63.5% من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وهو ما يؤكد جاذبية أقطارها للاستثمارات وحيوية اقتصاداتها، ويبرهن على التفاوت الواضح بين جزأي العالم.

2 ـ دول الجنوب: أدفاق ضعيفة رغم تناميها

- مكانة محدودة لبلدان الجنوب في الأدفاق التجارية العالمية :

- ضعف الأدفاق التجارية رغم تناميها: لئن نمت الأدفاق التجارية ببلدان الجنوب بنسق أسرع من مثيلتها ببلدان الشمال، فإن حصة الجنوب من إجمالي الأدفاق التجارية العالمية لا تزال ضعيفة. كما لم تشمل نزعة الارتفاع كل قارات الجنوب، وباستثناء القارة الآسيوية التي أضحت توفّر ربع صادرات السلع في العالم، فقد استقرت حصّة أمريكا اللاتينية، بينما ظلّت القارة الأفريقية مهمّشة في النظام التجاري العالمي إذ تقلّ حصّتها من الأدفاق التجارية العالمية عن 3%.
- ضعف القيمة المضافة لصادرات بلدان الجنوب: تعكس بنية أدفاق السلع التغيّر الذي انطلق منذ السبعينات وأفضى إلى تدعّم حصة المنتجات المعملية على حساب المواد الأولية والمنجمية والفلاحية، إذ أفضت سياسة التصنيع الحاث على التصدير التي اتبعتها بلدان الجنوب وإعادة توطين الصناعة من قبل الشركات عبر القطرية لبلدان الشمال إلى ارتفاع حصة بلدان الجنوب في الصادرات العالمية للمنتجات المعملية. إلاّ أن هذه المنتجات هي في أغلبها مواد ذات قيمة مضافة متوسطة وضعيفة تنتجها الشركات عبر القطرية الغربية وفروعها المتوطّنة ببلدان الجنوب في إطار المقاولة الساندة بالاعتماد غالبا على مكوّنات تستورد من البلدان المتقدمة. وهي وضعية

تميّز بدورها صادرات الخدمات لبعض بلدان الجنوب كالهند والصين، وتكرّس تبعيتها وعدم تكافؤ نظام الانتاج والنظام التجاري العالميين.

- محدودية المبادلات البينية: يعكس ضعف المبادلات ضمن الإقليمية بين بلدان الجنوب حدود اندماجها وشدّة ارتباطها بأسواق بلدان الشمال، فقد ظلّت نسبة الأدفاق ضمن الإقليمية بقارات الجنوب ضعيفة، وباستثناء القارة الآسيوية، لا تمثّل التجارة جنوب – جنوب رغم نموّها الحديث سوى 40% من الأدفاق التجارية لبلدان الجنوب. وتظلّ استفادة هذه البلدان من تحرير الأدفاق التجارية العالمية محدودية بالنظر إلى إمكانياتها الإنتاجية وذلك بسبب ما تلاقيه منتجاتها من صعوبات في إطار نظام تجاري عالمي تتحكّم فيه البلدان المتقدّمة وشركاتها عبر القطرية وتغرق أسواقها بمنتجاتها المدعومة. كما تعوز بلدان الجنوب توفّر الظروف الهيكلية والتنظيمية والسياسية السانحة علاوة على هشاشة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية أو عدم نجاعة ما هو موجود منها.

- ضعف حصة بلدان الجنوب من الأدفاق المالية رغم تناميها:

- محدودية حصة بلدان الجنوب من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد : رغم تطوّر حصتها فإنّ بلدان الجنوب لا تستقطب سوى 36.5% من الأدفاق الواردة ولا تساهم إلاّ بـ17% من الأدفاق الصادرة وخاصة منها البلدان الآسيوية بينما تظل افريقيا قارة مهمّشة.
- تبعية مالية مفرطة للبلدان المتقدّمة: لئن وفرت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة للبلدان المضيّفة موارد مالية متزايدة حفّزت النمو الاقتصادي، فإنها زادت في تفاقم تبعية بلدان الجنوب لبلدان الشمال وشركاتها عبر القطرية. ذلك أن تدعّم نفوذ هذه الشركات عبر القطرية ببلدان الجنوب زاد في قيمة وارداتها وتخصصها في ميادين انتاج لا تتفق دوما مع مقتضيات التنمية الاقتصادية، كما تسبّبت التحركية المفرطة للاستثمار على المدى القصير والمضاربات المالية في اندلاع ازمات مالية متتالية ببلدان جنوب شرقي آسيا1997 والبرازيل 1998 و2002.

الخاتمة :

كرّس تنامي الادفاق التجارية والمالية ظاهرة العولمة وتكوّن مجال عالمي مترابط، لكن تحكّم بلدان الشمال وخاصة الثالوث في هذه الأدفاق يبيّن بوضوح تفاوت اقطار العالم ومحدودية قدرة بلدان الجنوب خاصة على في اندماج العولمة وتبيان قدرتها على الاستفادة منها وتجسّد بذلك أحد أوجه التفاوت في التقدم.

الباكالوريا دورة المراقبة 2014 شعبة اقتصاد وتصرّف الجغرافيا الموضوع: الثاني
دراسة وثائق : القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي

التقديم

أربع وثاق اقتصادية تتعلّق بالقوة الصناعية للاتحاد الأوروبي، الوثيقتان الأولى والثانية جدولان احصائيان ثابتان مقتطفان من إحصائيات التجارة العالمية، المنظمة العالمية للتجارة، 2013، ومنشورات أوروسات2013، الكتاب الإحصائي ومصادر أخرى، يبرز الجدول الأول تنوّع الانتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي ومكانته العالمية وطاقته التصديرية العالية، كما يوضّح الجدول الاحصائي الثاني من خلال مؤشرات حول السكان والمؤسسات الصناعية والبحث والتطوير بالاتحاد الأوروبي دور الدعائم البشرية والهيكلية والتنظيمية في بناء هذه القوة الصناعية. أما الوثيقتان الثالثة والرابعة فهما نصّان، يبيّن الأول التحوّلات القطاعية لصناعة النسيج من خلال النموذج الفرنسي، وهو مقتطف من ملامح العالم الاقتصادية 2013، الصفحة 134، أما النصّ الثاني فإنّه يبرز إعادة توطين صناعة الاتحاد الأوروبي إقليميا وعالميا، وهو مقتطف من مقال صدر في 12 جوان 2013 بصحيفة "ليبيراسيون" الفرنسية.

وتطرح مجموع هذه الوثائق مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي ودعائمها البشرية والهيكلية والتنظيمية وتحوّلاتها القطاعية والمجالية. فماهي مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي؟ وماهي دعائمها البشرية والهيكلية والتنظيمية؟ وماهي أبرز تحوّلاتها القطاعية والمجالية؟

I ـ مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي :

1 ـ ضخامة الانتاج الصناعي وتنوّعه:

ـ أهمية صناعة الفولاذ : وهي من الصناعات القديمة (صناعات الجيل الأول) التي تمكّنت من تخطّي الصعوبات التي واجهتها منذ ستينات القرن الماضي بفعل سياسات إعادة التوطين والتحويل الصناعي والتطوير التكنولوجي وعمليات الشراء والاندماج بين الشركات الأوروبية، فقد احتفظ الاتحاد الأوروبي بمكانته كواحد من أكبر منتجي الفولاذ في العالم إذ أنه يوفّر 10.3% من الانتاج العالمي استنادا إلى شركات كبرى أبرزها مجموعة أرسيلو – ميتال.

ـ صمود صناعات السيارات : وهي من صناعات الجيل الثاني التي تمكّنت من الصمود في وجه المنافسة المتزايدة مع بروز الأقطار الصناعية الجديدة والبلدان الصاعدة، وحافظت صناعة السيارات خاصة على مكانة بارزة في الانتاج الصناعي العالمي إذ يستأثر الاتحاد الأوروبي بقرابة 5/1 الانتاج العالمي للسيارات سنة 2012، وتهمين شركاته مثل فلسفاغن الألمانية وبيجو – سيتروان الفرنسيتين وفيات الإيطالية على حصة عالية من الأسواق العالمية للسيارات خاصة منها النفعية.

ـ أهمية صناعات الجوفضائية: وهي صناعة التكنولوجيا العالية (صناعات الجيل الثالث) وتحظى هذه الصناعات بعناية فائقة بهدف اللحاق ببقية أقطاب الثالوث وقد سجّلت فروعها تطوّرا مطردا مكنها من تغطية حاجات الاتحاد الأوروبي وتبرز فيها خاصة صناعات الطائرات المدنية. وتتجلّى المكانة المتميّزة لهذه الصناعات من خلال في النجاح الذي ما انفكّت تسجّله طائرات شركة آرباص إذا أنها تهمين على أكثر من نصف السوق العالمية، وفقد أصبحت حصّتها من الطلبيات العالمية بالنسبة إلى الطائرات التي تفوق 100 مقعدا الـ51% سنة 2012، متفوّقة بذلك على منافستها المباشرة بوينغ الأمريكية.

2 ـ وزن هام في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية:

تبرز قوة الصناعة في الاتحاد الأوروبي في الحصة المتنامية للمنتجات الصناعية في الصادرات الصناعية العالمية وفي أهمية الحصة هذه الصناعة في صادرات الاتحاد.

ـ مساهمة هامة في الصادرات العالمية للمنتجات الصناعية : يشكل الاتحاد الأوروبي طرفا رئيسيا في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية وقد أسهم سنة 2012 بما يقارب الـ15% من القيمة الجملية للصادرات العالمية للمنتجات الصناعية متقدّما على منافسيه المباشرين من بلدان الثالوث (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

ـ وزن هام للصناعة في مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع: تمثّل المنتجات الصناعية قرابة ¾ مجموع صادرات السلع بالاتحاد الأوروبي وهو ما يؤكّد أهمية الصناعة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. ولئن اتسمت هذه المنتجات الصناعية بالتنوّع، فإن القسم الأوفر منها يتكوّن من المنتجات صناعة

التكنولوجيا العالية خاصة منها الجوفضائية (طائرات) والصناعات الميكانيكية (سيارات) إضافة إلى المنتجات الكيمياوية. لكن وعلى الرغم مما تتمتّع من قوة جلية، فإن الصناعة في الاتحاد الأوروبي تواجه بعض الصعوبات أهمها حدّة المنافسة الأجنبية.

⬅ الاتحاد الأوروبي قوة صناعية عالمية وطرف رئيسي في المبادلات التجارية الصناعية على المستوى العالمي واستند في ذلك إلى دعائم متنوّعة.

II ـ دعائم القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي:

1 ـ الدعائم البشرية: تعدّ الثروة البشرية بالاتحاد الأوروبي محدّدة لاكتساب القوة الصناعية فهي تجمع بين مزايا وفرة العدد ومزايا التأهيل العلمي والمهني:

- أهمية الرصيد البشري: تدعّمت مكانة الاتحاد الأوروبي بعد التوسع الأخير كثالث قوة بشرية تضمّ أكثر من نصف مليار ساكن، وتمثّل هذه البنية السكانية سوقا استهلاكية ضخمة تمثّل عاملا مدعّما للنمو الاقتصادي عامة والنمو الصناعي خاصة. وتفسّر هذه القدرة الاستهلاكية العالية بارتفاع معدّل الناتج الداخلي الخام للفرد (34000 دولار) وانتشار النمط الاستهلاكي وخلق مجتمع المعرفة لحاجات جديدة عزّزت القدرة الاستهلاكية بالاتحاد الأوروبي وفتحت آفاقا جديدة أمام النمو الاقتصادي. كما كان لتبيان الأجور وإعادة توطين الأنشطة الصناعية في الأقطار المنضمّة إلى الاتحاد منذ 2004 و2007 تأثيرا في تحديد تنقل النشطين داخل الاتحاد الأوروبي.

- جودة مستوى التكوين والتأهيل: تستند القوة الانتاجية الأوروبية إلى يد عاملة ذات مستوى تأهيل جيّد تستفيد من التحسّن النوعي المتواصل لمنظومات التربية والتكوين التي تزوّد سوق الشغل بيد عاملة ذات كفاءة عالية تسهم في الرفع من الانتاجية وفي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية.

2 ـ الدعائم الهيكلية والتنظيمية:

- دور المؤسسات عبر القطرية في دعم القوة الصناعية: تستند الصناعة بالاتحاد الأوروبي إلى شركات عبر قطرية عملاقة تدعّمت على إثر عملية الاندماج والشراء العديدة التي فرضها احتداد المنافسة الأجنبية في المجال الصناعي، ويمتلك الاتحاد الأوروبي سبع مؤسسات صناعية عبر قطرية ضمن الثلاثين الأولى في العالم سنة 2011 ويحتلّ المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتتميّز هذه المؤسسات بترابطها وتكاملها في إطار مركب صناعي – عسكري وتمثّل المؤسسة الأوروبية للملاحة الجوية والفضاء أحد مظاهره.

- استثمارات ضخمة موجّهة للقطاع الصناعي: يمتلك الاتحاد الأوروبي هياكل مالية قوية تمثلها مؤسسات بنكية ضخمة تسهم في تعزيز القوة الانتاجية للصناعة الأوروبية وتأكيد موقعها المتميّز عالميا. وتتأتى هذه الاستثمارات من الادخار الداخلي ومن الاعتمادات التي توظّفها الصناديق الهيكلية الأوروبية لتنفيذ السياسات المشتركة والمكمّلة للسياسات التنموية الوطنية إضافة إلى ما توفّره المؤسسات الصناعية الكبرى من استثمارات في عمليات إعادة التوطين وإعادة الهيكلة والتطوير التكنولوجي.

- أهمية البحث والتطوير: يحظى البحث العلمي والتجديد التكنولوجي بعناية خاصة في الاتحاد الأوروبي باعتباره محرّكا للنمو الاقتصادي عامة والصناعي خاصة وباعتباره مساعدا على الابتكار في الانتاج والرفع من جدودة المنتجات الصناعية والسبيل لتدارك التأخّر التكنولوجي المسجّل في بعض الفروع الصناعية. وتتجلّى هذه العناية من خلال ارتفاع حصّة نفقات البحث والتطوير من اجمالي الناتج الداخلي الخام والتي قدّرت سنة 2012 بـ 2.06%. هذا بالإضافة إلى أهمية البرامج الإطارية للبحث والتطوير التكنولوجي المتعاقبة وبرامج البحث المشتركة مثل برنامج "أوريكا" و"مبادرة التجديد 2007". ومع ذلك ما يزال الاتحاد الأوروبي يواجه بعض الصعوبات في هذا المجال لحدّة المنافسة ومحدودية نجاعة البرامج المشتركة وتبيانها بين الأقطار الأعضاء.

III ـ التحولات القطاعية والمجالية:

1 ـ التحولات القطاعية:

- إعادة هيكلة بعض الصناعات : تعتبر قدرة الصناعة بالاتحاد الأوروبي على التأقلم مع المتغيّرات العالمية المستمرّة في شروط المنافسة في السوق العالمية في ظلّ العولمة وما ينجزّ عن ذلك من انفتاح متزايد على الأسواق العالمية وتصاعد المنافسة الأجنبية من أبرز دعائم قوته الانتاجية. فقد تمكّن القطاع

الصناعي بالاتحاد الأوروبي من تجاوز تأزّم فروع الصناعات القديمة مثل صناعات النسيج، عبر إعادة هيكلة مؤسساتها بالاندماج والانصهار.
- التحوّل نحو أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة عالية: عملت المؤسسات الصناعية الأوروبية إلى التركيز على المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية سواء بالنسبة إلى الصناعات القديمة مثل الصناعات النسجية، إذ ركّزت المؤسسات الصناعية الأوروبية عامة والفرنسية خاصة على الملابس الفاخرة والأنسجة الصحية والاصطناعية والمفروشات الأرضية والتجهيزات الرياضية واختصّت أكثر فأكثر في الفروع الأقدر على النفاذ إلى الأسواق العالمية مستفيدة خاصة من انفتاح أسواق البلدان الصاعدة.
- التجديد التكنولوجي عبر البحث والتجديد: لتحسين انتاجيتها والرفع من قدرتها التنافسية عملت المؤسسات الصناعية بالاتحاد الأوروبي سواء في الصناعات التكنولوجية المتطوّرة أو في صناعات الجيل الثاني (سيارات، كيمياء...) وكذلك بالنسبة إلى الصناعات القديمة (نسيج، فولاذ) إلى دعم مجهودات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مزيد الاستثمار في مشاريع التطوير وبرامج البحث المشتركة.

2 - التحوّلات المجالية:

- إعادة توطين الصناعات داخل الفضاء الأوروبي: أفضت التحوّلات القطاعية في صناعة الاتحاد الاوروبي إلى تحوّلات في المجال الصناعي تميّزت خصوصا بالتحولات التي شهدتها الأقاليم الصناعية المتأزمة والأحواض الصناعية الكبرى وشملت المؤسسات التي تقوم صناعتها على الحديد والفحم وهي الأقاليم السوداء بشمال فرنسا ووسط أنقلترا وإقليم الروهر بألمانيا... حيث تمّ الاستغناء عن عديد فروع الانتاج لتتحوّل إلى بور صناعي، وقد مثّل تنويع الانتاج الصناعي (التركيز على صناعة السيارات والتكنولوجيا العالية) من ناحية، وإعادة توطين بعض هذه الصناعات بالأطراف الشرقية للاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية، أحد حلول أزمة بعض فروع الصناعة بالاتحاد الأوروبية للاستفادة من تباين الأجور بين الأقطار الأعضاء والانفتاح على أسواق جديدة بفضاء الاتحاد.
بالتوازي دعّمت المؤسسات الصناعية بالاتحاد الأوروبي نزعة التركّز الساحلي لارتباطها بجملة من العوامل أهمها تدويل الانتاج الصناعي وتزايد الارتباط بالأسواق الخارجية في استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات الجاهزة ونصف الجاهزة والنزوع إلى الاقتراب من أسواق الاستهلاك الكبرى والاستفادة من البنى التحتية المتطوّرة للاتصالات وهي مزايا تساعد على تخفيض كلفة الانتاج وتزيد في القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية.
- إعادة التوطين الصناعات بالبلدان النامية: عملت المؤسسات الصناعية بالاتحاد الأوروبي إلى مواكبة متغيّرات السوق العالمية والاستفادة من فكّ التقنين على المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية خاصة منها المنتجات النسجية والملابس الجاهزة منذ جانفي 2005، كما سعت إلى الاستفادة من وفرة اليد العاملة البخسة للاستثمار بأسواق البلدان النامية وخاصة بأفريقيا، في نفس الوقت الذي عملت فيه على إعادة توطين بعض فروع صناعاتها وبعض عمليات إنتاج صناعي تتطلّب يدا عاملة كثيرة بالبلدان الصاعدة الصين والهند. وقد مكّن تدويل الانتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي من تجاوز عديد صعوبات فروعه والمحافظة على مكانته العالمية المرموقة رغم احتداد المنافسة الأجنبية.

الخاتمة :

تكمن أهمية هذه الوثائق في بيانها لمظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي وتناميها والتي جعلت منه تكتّلا اقتصاديا قويا يحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد العالمي بفضل استناده إلى دعائم بشرية وهيكلية وتنظيمة مع ابرازها للتحوّلات القطاعية والمجالية التي دعّمت موقع الصناعة بالاتحاد الأوروبي وبرهنت على قدرة هذا القطاع على مواكبة المتغيّرات الإقليمية والعالمية. غير أنها لم توضّح الصعوبات التي يواجهها الصناعة بالاتحاد الأوروبي في ظلّ احتداد المنافسة العالمية والتباينات القطرية داخل الاتحاد.